دولة القانون يهدد بالأغلبية مع الكردستاني والمنشقين عن العراقية

مستشار للمالكي: المؤتمر الوطني سيفشل إن لم تطبق اتفاقية أربيل

بغداد/ المدى

رجح مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل بروارى، أمس الخميس، عدم نجاح المؤتمر الوطني المزمع عقده من دون الرجوع لاتفاقية أربيل، داعيا ائتلاف دولة القانون لتنفيذ بنود تلك الاتفاقية في حال أراد فتح صفحة جديدة مبنية على الثقة فعليه.

وقال بروارى في بيان صدر عنه، امس، وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "الخيارات التي طرحها رئيس القائمة العراقية إياد علاوي تشير إلى فقدان الثقة بين قطبين أساسيين في العملية السياسية هما العراقية والتحالف الوطني"، مرجحا "عدم نجاح المؤتمر الوطني المزمع عقده في الفترة المقبلة إذا لم تكن هناك تنازلات بين الطرفين أو لن يتم العودة لاتفاقيات أربيل".

وأضاف بروارى أنه "لو تم تطبيق كافة البنود المتفق عليها في اتفاقية أربيل وحصل توافق وشراكة وطنية حقيقية لما حصل هذا الانقسام بين الكتل الرئيسية الثلاث"، داعيا ائتلاف دولة القانون لـ"تنفيذ كافة بنود اتفاقية أربيل العالقة لو أراد فتح صفحة جديدة مبنية على الثقة المتبادلة".

وكان رئيسا الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي اتفقا خلال اجتماع عقد في محافظة السليمانية، في (٢٧ كانون الأول ٢٠١١)، على عقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع الحلول الازمة لها، فيما رفض التحالف الوطني عقد المؤتمر في كردستان وشدد على ضرورة عقده ببغداد، داعياً إلى دعمه وإبعاد قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي صدرت بحقه مذكرة قبض بتهمة الإرهاب عن التسييس.

واشترطت القائمة العراقية نهاية الشهر الماضي حضور عدد من الشخصيات السياسية بينها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر المؤتمر الوطني، قبل موافقتها على الحضور، فيما رد التيار الصدري، الأربعاء (٢٥ كانون الثاني الحالي)، أن زعيمه لن يحضر المؤتمر، مؤكدا أن لا أحد يستطيع إجباره على الحضور.

وكان النائب عن التحالف الكردستاني مؤيد الطيب أعلن (في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢) عن تأجيل اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي كان مقررا عقده في (٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢) محملاً القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون المسؤولية، مؤكداً أنه لا يمكن حل الخلافات بين الطرفين من دون حضور رئيس الجمهورية جلال طالباني، فيما يتبادل الائتلافان الاتهامات بعرقلة المؤتمر.

الى ذلك، لوح ائتلاف دولة القانون،أمس الخميس، بتشكيل حكومة أغلبية سياسية بالاتفاق مع التحالف الكردستاني والكتلة البيضاء في حال استمرت القائمة العراقية بتعليق حضور جلسات البرلمان.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الإله النائلي في بيان صدر أمس، إن "التحالف الوطني سيتوجه إلى تشكيل حكومة أغلبية سياسية بالاتفاق مع التحالف الكردستاني والكتلة البيضاء في حال أصرت القائمة العراقية على موقفها بعدم حضور جلسات مجلس النواب".

ورأى النائلي أن "الخاسر الوحيد من استمرار العراقية في مقاطعة جلسات البرلمان هو الناخب الذي انتخب أعضاءها"، معرباً في الوقت نفسه عن اعتقاده بأن "بعض وزراء العراقية لن ينسحبوا من الحكومة، مما يؤشر إلى عدم حدوث أزمة كبيرة".

وأكد النائب عن التحالف الوطني فؤاد الدوركي، ان كتلته ستعطي للكتل السياسية ومنها القائمة العراقية ما يريدونه.

وقال الدوركي: إن التحالف الوطني دعا اكثر من مرة القائمة العراقية للعودة الى مجلسي النواب والوزراء، لان النائب ممثل عن الشعب وجاء عبر صناديق الاقتراع ويؤدي واجبه داخل مجلس النواب ومن خلال الحضور يطرح ما لديه، مؤكداً ان التحالف الوطني مستعد لتنفيذ جميع مطالب القائمة العراقية ان كانت وفق الدستور العراقي وكذلك الكتل الاخرى، وما سيعطيه الدستور سنعطيه للعراقية.

وأشار النائب عن الوطني، الى وجود فكرة لدى العراقية بالعدول عن قرارها والرجوع للمجلسين.

فيما أكد النائب عن ائتلاف العراقية عبد الخضر طاهر أن القائمة العراقية ليس لديها مطالب سوى تنفيذ اتفاقية اربيل المتمثلة بالوزارات الأمنية والمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية وكذلك التوازن في مؤسسات الدولة.

وقال طاهر أن القائمة العراقية ليس لديها مطالب سوى تنفيذ اتفاقية اربيل التي تشكلت على أساسها الحكومة والتي لم يتم تنفيذها بأكملها.

وأضاف: أن العراقية تطالب بضرورة حسم الوزارات الامنية و التوازن في مؤسسات الدولة ويكون التوازن على اساس الوطنية والكفاءة حيث يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا التي اتفقت عليه الكتل السياسية قبل تشكيل الحكومة.

واشار النائب عن ائتلاف العراقية الى ان في حال كان هناك بنود مخالفة للدستور كان من الافضل ان لا يوافق عليها التحالف الوطني لكن مادام وافق عليها فعليه الالتزام به او الوصول الى مخرج يتفق عليه الجميع ولا يعارض الدستور دون ان تكون هناك سجالات وأزمة دامت لسنتين ولا زالت مستمرة.

وبين طاهر: أن الازمة الحالية لابد من أن تنتهي لانه لا مفر للخروج من العملية السياسية سوى ايجاد طريقة لحل المشاكل العالقة.

يذكر أن ائتلاف دولة القانون لوح أكثر من مرة خلال الفترة الأخيرة، بأنه قد يلجأ إلى تشكيل حكومة أغلبية سياسية، كحل أخير للخروج من الأزمة السياسية الخانقة التي تواجه العراق منذ إعلان القائمة العراقية تعليق حضورها جلسات مجلسي النواب والبرلمان، على خلفية اتهام نائب رئيس الجمهورية والقيادي فيها طارق الهاشمي بالإرهاب، ومطالبة المالكي البرلمان بسحب الثقة من نائبه والقيادي في العراقية أيضاً صالح المطلك على خلفية وصفه رئيس الوزراء بـ"الدكتاتور".

وأعلن المالكي، في ٢١ كانون الأول ٢٠١١، أن المرحلة المقبلة ستكون أمام خيارين فقط، إما الاحتكام للدستور أو الذهاب إلى حكومة أغلبية، معتبراً أن حكومة الشراكة "مكبلة"، فيما أكد أن ما كان يحصل خلال الأعوام الماضية من مرحلة التوافقات لا يصلح اليوم.

وكان القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان كشف، في ٢٥ كانون الأول ٢٠١١، عن مخاوف بعض الأطراف من أن يؤدي تشكيل حكومة الأغلبية إلى تهميش مكون على حساب آخر، معتبراً أن الحكومة الحالية هي "حكومة أزمة" وليست حكومة شراكة وطنية.

وبدأت القائمة العراقية، في (١٧ كانون الأول ٢٠١١)، بمقاطعة جلسات مجلس النواب احتجاجاً على ما وصفته بـ"التهميش السياسي"، فيما أعلنت بعد يومين عن مقاطعة وزرائها الثمانية جلسات مجلس الوزراء.

بين ثلاث نساء وعرب

العدل: تنفيذ إعدام ٦٨ مدانا في ٢٠١١

بغداد/ المدى

كشفت وزارة العدل العراقية امس عن تنفيذ احكام الاعدام بحق ٦٨ مدانا بينهم ثلاث نساء، وثلاثة مدانين اخرين من جنسيات عربية مختلفة خلال عام ٢٠١١.

وقال حيدر السعدي المتحدث الرسمي باسم الوزارة لوكالة فرانس برس ان "الوزارة نفذت احكام الاعدام بحق ٦٨ مدانا بينهم ثلاث نساء، وثلاثة اخرين من جنسيات مصرية ومغربية وتونسية".

وفيما يتعلق بالجرائم التي ادينوا بها قال ان "معظم هؤلاء مدانون بارتكاب جرائم ارهابية" مشيرا الى ان الاحكام نفذت في بغداد.

من جهة أخرى، كشف السعدي تنفيذ احكام الاعدام بحق ٣٤ شخصا خلال الايام الماضية من العام الحالي ٢٠١٢.

واوضح ان امراتين وشخصا يحمل الجنسية السورية بين المدانين بارتكاب جرائم ارهابية وجنائية.

وكانت المفوضة العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان دعت السلطات العراقية الثلاثاء الماضي الى وقف تنفيذ احكام الاعدام حتى الغاء هذه العقوبة، وذلك تعليقا على الحكم بالاعدام على ٣٤ شخصا.

وقال روبرت كولفيل المتحدث باسم المفوضة العليا نافي بيلاي: ادعو الحكومة العراقية الى ان تصدر على الفور تعليقا لحكم الاعدام.

واعربت بيلاي عن صدمتها لادانة ٣٤ شخصا وتنفيذ الحكم فيهم في اليوم نفسه لاتهامهم بمختلف الجرائم.

ولكن السعدي لفت الانتباه الى ان عمليات الاعدام نفذت بشكل دفعات وليس في يوم واحد، ولكن الاعلان عن ذلك جاء يوم الخميس الماضي.

وعن رد وزارة العدل على مناشدة المفوضية العليا لحقوق الانسان لتعليق حكم الاعدام في العراق، قال السعدي ان هذا الامر من مسؤولية مجلس القضاء والبرلمان العراقي كونهم الجهة التشريعية.

واضاف ان الذين اعدموا تكررت محاكمتهم لعدة مرات وبينهم من اعيدت محاكمته ثلاث او خمس مرات للتحقق من ادانته، رغم قيامهم باعدام ابناء الشعب العراقي.

ولم يكشف المتحدث عن عدد احكام الاعدام التي نفذت خلال عام ٢٠١٠.

من جهته كشف مصدر حكومي في تموز/يوليو ٢٠١٠، عن تنفيذ حكم الاعدام بحق ٢٣٠ شخصا منذ ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، مشيرا الى صدور ١٢٥٤ حكما خلال تلك الفترة.

واعادت بغداد العمل بتنفيذ عقوبة الاعدام عام ٢٠٠٤، بعد ان كانت معلقة خلال الاعوام التي اعقبت اجتياح العراق عام ٢٠٠٣.

استهداف جديد في كركوك يخلف العديد من الضحايا

الجيش: تراجع الجزية في الموصل بعد اعتقال المسؤول المالي للقاعدة

بغداد/ المدى

أكد الجيش العراقي تراجع العمليات الإرهابية وفرض الجزية والإتاوة على المواطنين في مدينة الموصل بعد اعتقال المسؤول الإداري والمالي في تنظيم القاعدة وستة من معاونيه مؤخرا، فيما طالب المواطنون بتعزيز التعاون مع القوات الأمنية.

وقال قائد الفرقة الثانية في الجيش المتمركزة في الموصل اللواء الركن علي الفريجي إن "الفترة المقبلة ستشهد تراجعاً ملحوظاً في مستوى تنفيذ العمليات الإرهابية وفرض الجزية والإتاوة على أهالي مدينة الموصل وعموم محافظة نينوى بعد اعتقال المسؤول الإداري والمالي في تنظيم دولة العراق الإسلامية التابع للقاعدة بالمدينة وستة من معاونيه قبل أيام".

واعتقلت قوة من الجيش، في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢، المسؤول الإداري لتنظيم القاعدة في نينوى مع مرافقيه وعدد من المطلوبين بتهمة الإرهاب في الساحل الأيمن لمدينة الموصل.

وأضاف الفريجي أن "هؤلاء الإرهابيين كانوا مسؤولين عن العديد من أعمال العنف والتفجيرات التي استهدفت المواطنين والقوات الأمنية، فضلاً عن أخذ الجزية وفرض الإتاوة على أهالي الموصل بمختلف شرائحهم ومكوناتهم لتمويل أعمالهم الإرهابية".

وأوضح الفريجي أن "قوات من فرقته ضبطت كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد والمتفجرات خلال عملية اعتقال هؤلاء المطلوبين المهمين"، مبيناً أنها "ضمت أسلحة رشاشة وقاذفات وأحزمة ناسفة ومصنعاً لصنع العبوات الناسفة ورمانات يدوية ومعدات مختلفة تستعمل في تفخيخ العجلات". وأوضح قائد الفرقة الثانية أن "التحقيق مع المتهمين وتسجيل اعترافاتهم سيأخذ مجراه القانوني للتعرف من خلال ذلك على الجهات التي تقف وراءهم".

واعتبر الفريجي أن "مدينة الموصل تشهد تحسناً أمنياً مطرداً على الرغم من بعض التحديات التي تواجهها"، مشدداً على أن "فرض الأمن في المدينة بالكامل بحاجة ماسة إلى تعاون المواطنين مع الأجهزة الأمنية وتزويدها بالمعلومات التي تسهل اعتقال المطلوبين والمجرمين".

وكان تنظيم القاعدة في العراق توعد، أمس الأربعاء (٢٥ كانون الثاني ٢٠١٢)، بإعلان حرب جديدة ضد "الاحتلال الصفوي الإيراني"، الذي وصفه بأنه "لا يقل عن الاحتلال الصليبي الأميركي"، مؤكداً أنه بات يملك زمام المبادرة في البلاد.

وتعتبر محافظة نينوى ومركزها مدينة الموصل، ٤٠٥ كم شمال العاصمة بغداد، من المناطق الساخنة أمنياً بحسب تقييم الحكومة العراقية، حيث تشهد مناطق مختلفة من المحافظة عمليات مسلحة ضد القوات الأمنية والمدنيين على حد سواء.

الى ذلك، افاد مصدر في شرطة محافظة كركوك، أمس الخميس، أن حصيلة تفجير الدراجة النارية المفخخة وسط كركوك، ارتفعت إلى عشرة قتلى وجرحى.

وقال المصدر في تصريحات لوكالة السومرية نيوز إن "حصيلة تفجير الدراجة النارية المفخخة التي انفجرت، صباح امس، في منطقة حي تسعين، وسط كركوك، ارتفعت إلى مقتل ثلاثة أشخاص بينهم امرأة وإصابة سبعة آخرين بجروح متفاوتة وإلحاق أضرار مادية بعدد من السيارات".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الإسعاف نقلت الجرحى إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج وجثث القتلى إلى دائرة الطب العدلي، فيما فرضت قوة أمنية طوقا أمنيا على منطقة الحادث وقطعت جميع الطرق المؤدية إليه".

وكان مصدر في شرطة محافظة كركوك، قال إن دراجة نارية محورة (ستوتة) مفخخة انفجرت، صباح امس، في منطقة حي تسعين، وسط كركوك، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة أربعة آخرين بجروح متفاوتة.

تحذيرات من تهريب "معدات للإرهاب" عبر منفذ صفوان

بغداد/ المدى

دعت الكتلة البيضاء، أمس الخميس، إلى تشديد الرقابة على منفذ صفوان الحدودي مع الكويت منعاً لتهريب معدات "الإرهاب" على خلفية ما وصفته بـ"التوتر" الحاصل بين البلدين.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة النائبة عالية نصيف في بيان امس وتلقت (المدى) نسخة منه: على الحكومة أن توعز إلى الجهات المعنية بتشديد الرقابة على منفذ صفوان الحدودي باعتباره حالة خاصة، عازية السبب إلى التوتر الحاصل بين العراق والكويت على خلفية ما سمتها التجاوزات على أرض العراق ومياهه الإقليمية.

وكانت وزارة النقل العراقية اتخذت في شهر ايلول الماضي قرارات تحد من التجارة مع الكويت، اذ رفعت الرسوم على الشاحنات القادمة من الكويت من ٢٥ ألف دينار إلى ١٠٠ دولار أميركي، ومنعت مرور أكثر من ٦٠ شاحنة يومياً عبر منفذ صفوان الحدودي بعد أن كانت ٢٠٠٠ شاحنة.

واضافت نصيف: انه من حق اي دولة ان تشدد الرقابة على منافذها الحدودية منعا لدخول معدات للإرهاب أو مواد مخدرة او اغذية فاسدة تهدد سلامة المواطنين.

وبينت نصيف ان التفتيش الدقيق على الرغم من كونه قد يؤخر دخول البضائع من الكويت الا انه اجراء احترازي قد يسهم في تجنب امور كثيرة.

وتصاعدت الخلافات بين العراق والكويت منذ أن باشرت في (٦ نيسان ٢٠١١) بإنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماماً من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، مما تسبب بنشوب أزمة سياسية بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وإستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

وتعتبر القائمة البيضاء المكونة من نحو ثمانية اعضاء في البرلمان انشقوا عن القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي من اكثر الجهات المناوئة للكويت وسياستها تجاه العراق، وذلك عبر بيانات رسمية أو تصريحات صحافية شبه يومية.

وأكدت بعثة الأمم المتحدة في العراق، في ٨ كانون الأول من العام الماضي، أن العراق والكويت حققا تقدماً بسيطاً بشأن تطبيع العلاقات الثنائية، وفي حين أشارت إلى أن البلدين أبديا استعدادهما لحل المشاكل العالقة، أعربت عن أملها في أن تسهم زيارة المالكي المرتقبة إلى الكويت باستئناف عمل اللجنة المشتركة.

يشار إلى أن أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون دعا العراق، في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١١، الى الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) بشأن ترسيم الحدود للخروج من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما قرر مجلس الأمن الدولي في شهر كانون الأول ٢٠١٠، إبقاء الحصانة على الأموال العراقية وتمديد إيداع إيرادات النفط العراقية في صندوق التنمية العراقي لدى الأمم المتحدة إلى نهاية العام ٢٠١١، وهو ما يعد استمراراً في سياسة فرض العقوبات على العراق بموجب الفصل السابع.

ويتألف الفصل السابع من ١٣ مادة، ويعد القرار ٦٧٨ الصادر سنة ١٩٩٠ والداعي إلى إخراج العراق من الكويت بالقوة من بنود هذا الفصل، ولا يزال العراق تحت طائلته بسبب بقاء قضية رفات المواطنين الكويتيين الأسرى والمفقودين في العراق، والممتلكات الكويتية بما في ذلك أرشيف الديوان الأميري وديوان ولي العهد ومسألة التعويضات البيئية والنفطية والتي لا تتعلق فقط بدولة الكويت بل بدول عربية أخرى وبعض الشركات.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون